علوم القرآن في ضوء علم النص

- قراءة في البنية والمنهج -

إعداد

ذ. عدنان أجانة

أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بكلميم

المغرب

المؤتمر العالمي الثاني للباحثين في القرآن الكريم وعلومه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما ينبغي لجلاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

وبعد:

فهذا بحث[1] تعلق النظر فيه بعلوم القرآن، تعلقا فيه استشراف لمواضع من الرأي، وتطلع لآفاق جديدة يمليها النظر في بنيتها ومنهجها وآفاقها، وقد رجوت أن يكون لي فيه من التوفيق نصيب، ومن العناية حظ، أستعين به في بحث تعلق النظر فيه بالقرآن الكريم، والذكر الحكيم، فصار بذلك حديثا محفوفا بالرهبة، محاطا بالتقديس، ما أحرى من يكتب فيه أن يكون له من زاد الإيمان والتوفيق بلغة توصله إلى أن يقول في كتاب الله وعلومه القول المرضي.

والنظر في علوم القرآن، هو نظر في موضوع قديم جديد، فهو قديم لكون مباحثه قد سطرت على يد السلف الصالح من العلماء المتقدمين والجلة من المفسرين، مما يرتد بالناظر فيه إلى قرون غبرت، وأحقاب سلفت، وهو جديد لكون متعلق علوم القرآن _بوصفها منهجا للنظر في القرآن الكريم_، هو القرآن الكريم، المتجدد في معانيه، وهذا يفرض على هذا المنهج أن يجدد هذا النظر في آلياته ووسائله، بالمقدار الذي يكون به مستجيبا لقول الله تعالى: {أفلا يتدبرون القرآن} سورة النساء الآية 82، والتعبير بالمضارع هو تعبير من أغراضه الدلالة على تجدد التدبر، وهذه المطالبة بتجدد التدبر، هي مطالبة مرتبطة بتجدد النظر والمنهج، إذ التدبر ناتج عن منهج يسنده، ونظر يسدده، فيكون في الآية الحث من باب العبارة على مداومة التدبر، ومن باب الإشارة على مداومة النظر في منهج التدبر وآلياته، مداومة مستمرة على مدى الأزمان، متجددة على تطاول الأيام، تُدخِلُ في حسابها الاستفادةَ من كل جديد نافع، والاسترفادَ بكل ما من شأنه أن يغني التدبر، ولا شك أن هذا يفضي إلى تدبر واع، يكشف في كل وقت وحين، أسرارا وحكما جديدة من معاني الذكر الحكيم، تدبر يصدق فيه قول القائل:

[1] مادة البحث راجعة لمعنى التنقيب والفحص، ومعنى استثارة الشيء والبحث عن خبيئته، -ينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس 204/1- وهذا المعنى اللغوي، يجعل البحث في الاصطلاح منوطا بالنظر في الأسباب والعلل والمقتضيات والشرائط الحافة بالموضوع المبحوث فيه.

يزيدك لفظه معنى إذا ما زدته نظـــــرا[1].

وإذا صح أن التدبر له ارتباط بما جد من المعارف، فإن هذا أصل من أصول النظر يفرض على البحث والباحثين في هذا المنهج مواكبة المعرفة الحديثة، ومتابعة التطورات الحاصلة في العلوم، ليأخذوا منها ما يتناسب مع اهتماماتهم وتطلعاتهم، وما يتلاءم مع مقتضيات التدبر ومقوماته.

وفي هذا السياق؛ يتجه نظر هذا البحث، إلى رصد بعض ما يمكن الإفادة منه من المعرفة اللسانية الحديثة، والاستهداء ببعض إشكالاتها في سبيل قراءة ثانية[2] لعلوم القرآن، تسعى إلى تقديم بعض الاقتراحات والإسهامات، التي هي بسبيل من الإسهامات المتقدمة في علوم القرآن على امتداد مراحل هذا العلم ومحطاته.

وهذه القراءة الثانية، تستمد شرعيتها وضرورتها من البنية الداخلية لعلوم القرآن، التي تشكل النواة الصلبة لهذا المنهج، وتمنحه القوة في الاستمرار، على ما سيأتي بيانه في محله من هذا البحث بحول الله.

وغني عن القول أن التطور المعرفي الذي تشهده الساحة اللغوية الآن، قد أثار مجموعة من القضايا المعرفية، والإشكالات المنهجية، والآفاق العلمية، التي يمكن الإفادة منها وتوظيفها في دراسة التراث دراسة جادة، تبرز محاسنه وإبداعاته، وتقدمها في حلة جديدة، تجعلها مستجيبة لعصرها مواكبة لمعارف زمانها. وإذا كان الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم فَأَحْرِ بهذا الشبه، أن يكون جليا في معارفهم وأفكارهم كما هو جلي في حياتهم ومعاشهم.

ولا جرم، أن هذه الإفادة، سوف تسهم في بناء الصرح العلمي الشامخ لعلوم القرآن، على أساس من التلاقح العلمي الرصين، والتبادل المعرفي المتين.

[1] أصل البيت لأبي نواس، ينظر زهر الآداب للحصري 158/2 وقد غيرتُ بعض ألفاظه، ونقلتُه من معنى خسيس إلى معنى نفيس.

[2] القراءة الثانية للتراث، يشكك بعض الباحثين في جدواها وفائدتها، ينظر كتاب: "اللسانيات العربية أسئلة المنهج" للدكتور مصطفى غلفان. والذي يراه الباحث أن تراثنا الفكري عموما، له خاصية مميزة عن غيره، ولا يمكن قياسه بالتراث الغربي أو غيره، وأساس هذه الخاصية الكامنة فيه هو القرآن الكريم، لذلك كان هذا التراث حاملا لمقومات البقاء وأسباب الازدهار ما يجعل قراءته قراءة ثانية هي استجابة لهذه المقومات فيه، وليست ضربا من التقليد والركون للقديم.

والدرس اللغوي الآن، قد ولى وجهته نحو النص، جاعلا منه موضوعا للدراسة، ومتخذا إياه مجالا للنظر والفحص، متوسلا في ذلك بآليات معرفية متعددة، وهذا التوجه يتداخل مع علوم القرآن في كثير من القضايا والمبادئ، وهو موجب لأصول نظرية عامة، تفضي إلى اتفاق في الجملة على الرؤية والتناول، مع التحفظ على الخصوصيات التي تحف كلا من النظرين، مما يقتضي التباين في المنهج والغرض والنتائج والأسباب الدافعة، وهذا بين لا خفاء فيه.

وينبني على هذا أن ما بين التراث واللسانيات من أوجه الاتفاق في الأصول، موجب للنظر في المشترك والجامع بينهما، والاستفادة من كل ما يرجع إلى هذه الأصول العامة

وما بينهما من أوجه الافتراق في التفاصيل، موجب لتجنب الإسقاط، والخلط بين المفاهيم، وإدخال فن في فن، وحمل نظر على نظر، لأن إغفال هذه المسائل في المعالجة، كفيل أن يعود بالضرر البالغ على كلا النظرين، وحسب هذا النظر وتلكم الدراسة، أن تنتج نتاجا خداجا، ليست له تقاسيم بارزة، ولا سمات واضحة، وإنما هو هجين وخليط من المفاهيم والأفكار المتباعدة في المنشأ والاستعمال، والمختلفة في المفهوم والتوظيف، وأنى لمنهج هذا نعته، وتلك سمته، أن ينعت بنعت الجدة، وأن يوصف بصفة الطرافة ؟

وغني عن القول أيضا أن التراث لا ينظر إلى اللسانيات نظر الفقير المعوز، والمملق المفلس، المتعطش للرفد والعطاء، بل التراث يقف شامخا غنيا بما لديه من الموارد، أصيلا بما عنده من الأفكار، جليلا بما فيه من التبصرات المعرفية، والاستشراف العلمي.

ومن خلال هذا النظر المنهجي، تكون قيمة اللسانيات بالنسبة لعلوم القرآن، "تتحدد بقدر ما تعيننا على اكتشاف تراثنا من جهة، وما يمكن أن نضيف إليه من جهة أخرى"[1]

والباحثون في هذا الباب يتفق غالبهم على أن الدراسة النصية أو الوعي النصي، كان حاضرا بقوة في شتى الممارسات النصية في التراث، وأن تعاملهم المبكر مع القرآن الكريم وهو النص الكامل المعجز، هو

[1] علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات. سعيد بحيري ص 320 هامش 8

الذي فتح لهم آفاقا جديدة من النظر، وأهَّلَهُمْ أن يمتلكوا كفاية منهجية نصية تنامت مع الأيام، وتراكمت بحوثها مع الزمن، حتى استوى عندهم النظر في النص، على منهج لاحب وسنن بين.

بل يؤكد بعض الباحثين على أن "النظرية التي تخص النص وأسس دراسته من الوجهة الغربية، قد لا تختلف عما هو معروف في الدراسات العربية الأدبية قديمها وحديثها من حيث الجوهر والهدف، إلا أن التباين قد يظهر في المنهج وأسلوب البحث"[1]

والرأي الذي يستند إليه البحث، أن المنجز العربي في مباحث علم النص لا زال يحتاج إلى بحوث تكشف حدوده وآفاقه، وتميط اللثام عن معالمه وقسماته، وذلك بتجميع قضاياه، وترتيب مسائله، وضم متفق أبوابه بعضها إلى بعض، من خلال الانفتاح على إشكالات جديدة، يمدنا بها الدرس النصي الحديث، ويأتي هذا العرض في هذا الباب، ليسهم في هذا المنحى، إسهاما يلقي الضوء على آفاق جديدة، يمكن استشرافها في الدراسات القرآنية.

وقد اقتضى التدبير أن يكون البحث مقسما على مباحث ثلاثة، ينبني بعضها على بعض:

فالمبحث الأول فيه تعريف على رسم الاختصار والإيجاز بعلم النص نشأة وموضوعا وآفاقا، تعريف يرتجى منه تحديد المصطلح وضبط حدوده ورصد آفاقه.

والمبحث الثاني فيه الحديث عن البنية الداخلية لعلوم القرآن وسماتها ومقوماتها، وذلك لغرض الوقوف على الإمكانات التي تمنحها البنية الداخلية لعلوم القرآن، واستثمارها في سبيل قراءة ثانية مؤسسة على السمات البنيوية لعلوم القرآن.

والمبحث الثالث؛ في تقديم بعض المقترحات التي يوصي بها البحث بناء على ما أفضى إليه الحديث في المبحثين السالفين.

المبحث الأول: في التعريف بعلم النص وقضاياه.

[1] نظرية النص بين التنظير والتطبيق. خالد محمود جمعة. مقال منشور قي مجلة علامات 13/49 رجب 1424هـ -9-2003

علم النص، علم حديثة نشأته، متعددة روافده، غنية مناهجه، طموحة آفاقه، مغرية نتائجه. ومنذ نشأته الحديثة، وهو يشهد من التطورات المتلاحقة، والمقترحات المتسارعة، ما يجعل الناظر فيه خائضا ميدانا سمته التنوع، وميزته التعدد، وأساسه الانفتاح المعرفي.

ولهذا العلم الحديث، أسام عدة، تروج في الكتب والدراسات، عَلَمَاَ عليه[1]، وهذه التسميات مع ما يبدو من اختلافها وتباينها بادي الرأي، إلا أنها تتفق في كونها تنظر في خصوص النص أو الخطاب، وسواء أقيل بترادف كلّ من النص أو الخطاب أو تباينهما، أو قيل بترادف مفهوم هذه التسميات أو اختلافه، فإن الذي لا خلاف فيه هو أن موضوع هذه الدراسات جميعها، يتجاوز حدود الجملة، ويتعداها إلى وحدة أكبر منها وأشمل، تسمى نصا أو خطابا.

واتخاذ النص أو الخطاب موضوعا للدراسة، وميدانا للنظر اللساني، هو انتقال حديث العهد، يبلغ به المتوسع في القول أوائل الخمسينات من القرن الماضي، ولا يرتد عند المحقق فيه إلى بداية السبعينات، وأواخر الستينات[2].

وموضوع هذا العلم هو وصف الشروط والقواعد العامة التي تسهم في بناء النص وتشكله[3] وقد نتج عن هذا مفهوم النصية التي هي مجموع الشرائط والمقومات التي تجعل من النص نصا[4]

ويسعى علم النص إلى أن يستفيد من منجزات الدراسات السابقة، التي قدمت فيها بعض المقاربات النصية، وخصوصا تلكم المنجزة في إطار البلاغة والأدب، ويعيد تجميع شتات الدراسات المنجزة سابقا والتي تناولت جانبا من جوانب النص بالدراسة. ثم يعيد صياغتها في قالب جديد، تعمل فيه هذه العلوم مجتمعة بانسجام لتكشف عن بنيات النص ومضامينه.

[1] ومن تلكم الأسامي: نحو النص، لسانيات النص، لسانيات الخطاب، علم النص، تحليل الخطاب، علم اللغة النصي، علم لغة النص، نظرية النص، أجرومية النص، نحو ما بعد الجملة، ونحو هذه العبارات التي درجت على ألسنة الباحثين قي هذا الميدان – ميدان النص والخطاب–، وأصبحت حديث الناس قي الدراسات اللغوية المعاصرة.

[2] لا يمكن الحديث عن واضع حقيقي لعلم النص، ويمكن الحديث بدل ذلك عن الرواد الأوائل مثل فان دايك الهولندي وتلك الطبقة.

[3] ينظر التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج كلاووس برينكر ترجمة بحيري ص 17

[4] ينظر النص والخطاب والإجراء دي بوجراند ترجمة تمام حسان ص 95

وبموجب هذا الاستمداد يمتح علم النص من قاعدة علمية عريضة، تشمل عند من يتوسع فيها علوما عديدة متداخلة، يجمعها خيط ناظم في كونها لها صلة ظاهرة بالنص[1].

وبذلك اعتبر التداخل المعرفي في علم النص خاصية جوهرية فيه، لكونه "يستقي أكثر أسسه ومعارفه من علوم تتداخل معه تداخلا شديدا".[2] وبهذا التداخل يتضح "مدى امتداد المجال الكلي المفترض لعلم النص"[3].

واستفادة علم النص من العلوم المجاورة له، هو ضرورة منهجية، تفرضها طبيعة الموضوع المدروس، "لأن اللسانيات وحدها لا تستطيع أن تقدم الخبرة المطلوبة لمعالجة النواحي النفسية والاجتماعية والحسابية للنص المستعمل، من ثم وجب تكريس مبدأ تكافل العلوم"[4]

وعلى أساس هذا المبدأ "يعد تداخل الاختصاصات في معالجة النصوص في الوقت الحاضر، شرطا ضروريا لمدخل منهجي موفق، دون توسيع مبالغ فيه، لمجال الموضوع"[5]

وقد أسهم مجموعة من الباحثين في مختلف الأكاديميات والجامعات في العالم، في دراسة وتطوير مناح كثيرة من مناحي النص، ولا زالت البحوث في هذا الباب "تتقدم في يومنا هذا في مختلف أنحاء العالم"[6]

وفي مجمل ما يظهر من المشاريع والأعمال العلمية، يلوح أفق هذا العلم والمسار الذي رسمه لنفسه، والمدى الذي يطمح أن يصل إليه، مما يبشر بنتائج علمية واعدة، تفيد منها فروع معرفية عديدة.

وقد انتقل التأليف في علم النص إلى العالم العربي عن طريق الترجمة[7] أولا، وذلك في فترة الثمانينات والتسعينات، لكن اتسمت الكتابات فيه بالقلة[1]، إلى أن فشا التأليف فيه في العقد الأخير،

[1] تحدث فان دايك في مطلع كتابه: "علم النص مدخل متداخل الاختصاصات" عن علاقة هذه العلوم بالنص، انظر الكتاب من ص17 إلى ص 34

[2] علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات سعيد بحيري ص 1

[3] علم النص مدخل متداخل الاختصاصات فان دايك ترجمة بحيري ص 34و35

[4] النص والخطاب والإجراء ص 96

[5] مدخل إلى علم اللغة النصي، فولفجانج هاينة من وديتر فيهفيجر، ترجمة فالح العجمي ص 9

[6] النص والخطاب والإجراء ص 69

[7] إشكالات النص دراسة لسانية نصية جمعان عبد الكريم ص 21

وكثرت المؤلفات ترجمة وتأليفا وبحثا، بحيث طرأ على مسار الدراسة النصية في هذا العقد الأخير تحول كبير، يمكن رصد مظاهره في ثلاثة اتجاهات:

أ- **البحث الجامعي**: حيث نوقشت عدد من البحوث الجامعية في المغرب والجزائر ومصر والسعودية والأردن وسوريا وتونس ولبنان وغيرها، وقد تناولت هذه البحوث بالدراسة والتطبيق مفاهيم في علم النص، وإن كانت المعايير السبعة التي ذكرها دي بوجراند في كتابه: النص والخطاب والإجراء[2] هي التي حازت شهرة كبيرة بين الدارسين، وحظيت باهتمام الباحثين.

ب- **التأليف العلمي**: حيث برزت كتب عديدة تحمل عنوان "علم النص" وقد حاول مؤلفوها تقريب هذا العلم وتوضيح مفاهيمه ورسم معالمه، "وقد قعدت كثرة منابع هذا العلم، وتشعب مشاربه ومناهجه عن تقديم عرض متكامل، يضم تصورات هذا العلم في أطر محددة".[3] لذلك كان الاقتصار على عرض أهم المفاهيم النصية، والاتجاهات التي تنضوي تحت مسمى هذا العلم.

ج- **الترجمة**: حيث نشطت ترجمة الكتب الغربية المتعلقة بعلم النص، وظهرت طبعاتها في المشرق والمغرب، وقد مثلت دفعة قوية لهذا العلم، وأرضية معرفية للباحثين، جعلتهم يقفون على مرامي هذا العلم ومناهجه ورجالاته.

غير أن حركة الترجمة، بقيت محدودة جدا، لا توقف المُطالع إلا على قدر يسير من البحوث المنجزة حول علم النص في الغرب، وهذا يجعل مواكبة ما تنتجه المطابع الغربية من الدراسات والأبحاث، ومن المشاريع والمقترحات والنظريات، أمرا بعيد المنال، نظرا لانعدام التنيسق، والتواصل بين الباحثين العرب مع أنفسهم ومع الغربيين في هذا الصدد.

[1] من الرواد الأوائل في العالم العربي الذين كتبوا عن علم النص: سعد مصلوح وتمام حسان.

[2] وهذه المعايير هي: "السبك والحبك والقصد والقبول والإعلام والمقامية والتناص". والتسمية بالنص متوقفة على مراعاة هذه المعايير ينظر في هذا النص والخطاب والإجراء دي بوجراند ترجمة تمام حسان ص103

[3] علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات الدكتور سعيد بحيري ص 2

فـــ "فان دايك" مثلا، الذي يعد من رواد هذا العلم ومؤسسيه، لم يترجَم له إلا كتب وبحوث يسيرة من مجموع ما ألفه حول هذا الموضوع، ويكفي للتدليل على ذلك زيارة موقعه[1] للاطلاع على عدد من مقالاته وكتبه التي لم تترجم، وإذا كان هذا في شخص واحد فقط، فكيف الحال إذا وسعت الدائرة وضم إليه غيره؟

وليس ما يعاب على الترجمة في هذا العلم بخصوصه ببدع عن ما يقال عن الترجمة في اللسانيات عموما[2].

الاتجاهات النصية في البحث اللساني[3]

"لا يزال هذا الفرع العلمي البكر لا يستند إلى تصور علمي موحد"[4] فقد تطورت الدراسات النصية في أحضان تجمعات أكاديمية متنوعة النزعات والأصول، واقترحت نماذج للتحليل وأطر نظرية للدراسة، هيمن فيها التصور المعرفي الذي يمتح منه الدارسون، لهذا "حين نتحدث عن علم لغة النص، فإن ذلك يمثل بداهة تبسيطا شديدا، إذ إنه تكمن خلف هذا العنوان اتجاهات لغوية نصية كثيرة، ذات تصورات متباينة إلى حد ما دون شك، بيد أنها تتفق في المفهوم القائل إن أعلى وحدة مختصة للتحليل اللغوي، ليست الجملة بل النص"[5]

---

[1] http://www.discourses.org

[2] ينظر بخصوص تقويم الترجمة اللسانية في الثقافة العربية الفصل الخامس من كتاب: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته. حافظ إسماعيلي علوي ص 191–216 والأسلوب دراسة لغوية إحصائية الدكتور سعد مصلوح ص 12و13 ودور المصطلحات قي اللسانيات دراسة ابستيمولوجية أطروحة دكتوراه للباحث يوسف مقران ص17–35 وغيرها

[3] ينظر هذا المبحث في مدخل إلى علم النص مشكلات النص، زتسيسلاف واورزينياك، ترجمة وتعليق سعيد بحيري ص56 فما بعدها والتحليل اللغوي للنص ص 22 ونماذج وصف النص قي كتاب : مدخل إلى علم اللغة النصي تأليف فولفجانج هاينه مان وديتر فيهفجر ترجمة سعيد بحيري ص 10–89 وعلم لغة النص المفاهيم والاتجاهات سعيد بحيري الباب الثالث في الاتجاهات النصية ص 191–286 وينظر أيضا مقال الدكتور خالد محمود جمعة "نظرية النص بين التنظير والتطبيق" المنشور بمجلة علامات 13/49 رجب 1424 سبتمبر 2003 ص 514 فما بعدها، ومفهوم النص قي الفكر اللغوي المعاصر. عبد الناصر لقاح بحث منشور ضمن ندوة اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق بمكناس ص17 ومقالات قي تحليل الخطاب لجماعة من الأساتذة بإشراف الدكتور حمادي صمود ص 49 فما بعدها و"نحو النص مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظرية اللسانية الحديثة" الدكتور نعمان بوقرة مجلة علامات ج61 مج 16 جمادى الأولى 1428– مايو 2007 وغيرهم.

[4] مدخل إلى علم لغة النص تأليف فولفجانج هاينة مان وديتر فيهفجر ترجمة بحيري ص 3

[5] التحليل اللغوي للنص ص 17

وهذه التصورات والمقترحات، يمكن عند النظر رجعها إلى مدارس كبرى، ذات معالم واضحة في دراساتها النصية، حيث انعكست تصوراتها النظرية على اقتراحاتها ومناهجها ومقاصدها. وهي في مجملها تمثل علم النص بمفهومه الواسع الذي يستوعب جميع هذه المقاربات، إذ كان غرضها جميعا في النهاية هو الكشف عن جانب من جوانب النص، وتخصيصه بمزيد نظر وفضل دراسة.

"ويمكن بنظرة إجمالية أن يفرق بين اتجاهين رئيسيين لعلم لغة النص، طورا دون شك أهدافا متباينة"[1]

أ- الاتجاه النصي اللغوي

وقد تطور هذا الاتجاه استنادا إلى علم اللغة البنيوي والنحو التوليدي، وقد عدت الجملة لعقود طويلة في داخل هذه الاتجاهات أعلى وحدة لغوية، و"قد انطلقت الدوافع النحوية الداخلية الأولى نحو توسيع فهم القواعد، من ملاحظة أن الجمل المفردة الصحيحة نحويا، لا يمكن أن تفسر بأية حال من الاحوال على أنها وحدات تامة من الناحية الاتصالية دائما"[2].

وقد ظل محافظا على ما تم إنجازه في نحو الجملة، ومعظم ما طرقه اللسانيون من الظواهر ودرسوه من المفاهيم على مستوى الجملة كوحدة لغوية قائمة، لا يتنافى في جوهره مع ما يعاد تناوله على مستوى النص، وذلك على غرار العائد والضمائر والوظائف والمحل لكن تحت تسميات جديدة كأن الموضوع حين امتد امتدت معه التسميات والمفاهيم.[3] ويظهر هذا الاعتماد على نحو الجملة بوضوح في تعريفهم للنص، بأنه تتابع متماسك من الجمل.

والنتيجة الأهم لهذا التصور هو أن مفهوم التماسك النصي، الذي هو مفهوم مركزي في هذا الاتجاه، قد فهم فهما نحويا محضا، فهو لا يعنى إلا ببيان العلاقات النحوية –الدلالية بين الجمل أو بين العناصر اللغوية (مفردات، ضمائم...) في جمل متعاقبة[4].

[1] نفسه ص 22

[2] مدخل إلى علم لغة النص ص 16

[3] دور المصطلحات قي اللسانيات ص 248

[4] التحليل اللغوي للنص ص 22 فما بعدها

ب- الاتجاه النصي التواصلي التداولي.

وهذا الاتجاه قد طور مقولاته في ضوء علم التواصل والتداوليات، مستفيدا في ذلك من جملة المقاربات التي أنجزت في الحقول المعرفية المجاورة.

وقد وجه أصحاب هذا الاتجاه انتقادات إلى من يدرس النص بوصفه موضوعا مستقلا وثابتا، "ولا يراعي بشكل كاف أن النصوص متضمنة دائما في سياق التواصل وأنها توجد دائما في عملية تواصل معينة، يمثل فيها المتكلم والسامع، أو المؤلف والقارئ بشروطهم وعلاقاتهم الاجتماعية والموقفية أهم العوامل"[1]

ودراسة النص في هذا التصور ليست امتدادا لدراسة الجملة، فهو ليس تحولا عن استكشاف الأقصر إلى استكشاف الأطول من نماذج اللغة فحسب، وإنما هو تحول نابع من خلال التركيز والاهتمام بإجراءات الاستعمال للغة الاتصال بدلا من التركيز على الصيغ المجردة في الذهن[2]

وترتكز أبحاث هذا التوجه على أساس نظرية التواصل، ويعد السياق التواصلي بمكوناته المختلفة من أهم الموضوعات المتناولة في هذه الدراسة، ف"الوحدات التي يتكون منها النص جملا كانت أم غير جمل ليست مجرد وحدات متصلة مع بعضها البعض في سلسلة إنما ينبغي ربطها بطريقة مناسبة من حيث السياق"[3]

"ولا يعد هذان الموقفان الأساسيان لعلم لغة النص، تصورين بديلين بل متكاملين ويتصل بعضهما ببعض اتصالا وثيقا ويتطلب تحليل لغوي كاف للنص، مراعاة كلا الاتجاهين"[4]

ويمكن اختزال الاتجاه الأول في كونه يدرس البنية الداخلية النصية في تماسكها وانسجامها وقوانينها الداخلية، بينما الاتجاه الثاني يدرس البنية النصية في تفاعلها مع المعطيات الخارجية للنص، فالأول يدرس النص في بنيته، والثاني يدرس النص في بيئته[1].

[1] نفسه ص 25

[2] ينظر: النص والخطاب والإجراء ص 71

[3] اللغة والمعنى والسياق جون لايتز ترجمة عباس صادق الوهاب مراجعة يوئيل عزيز ص 219

[4] التحليل اللغوي للنص ص 27

ويرى بعض الباحثين أن دراسة النص على النحو الذي تقترحه اللسانيات ذات النزعة التوليدية أمر قليل الجدوى، نزر المنفعة، ويشكك في قدرتها على خوض غمار النص وكشف القواعد الفاعلة فيه. ويجعل أنحاء النص تستنفد طاقتها في البحث عن قواعد نصية وهمية [2]

فهي تنطلق من بديهة وجود القواعد النصية العميقة، مما يعني قدرة اللسانيات النصية على:

1. توليد عدد غير نهائي من النصوص انطلاقا من عدد نهائي من الضوابط المطبقة تطبيقا استدلاليا.
2. إعطاء معيار يسمح بالتمييز بين نصوص جيدة الصياغة ونصوص سيئة الصياغة وبين نصوص قاعدية ونصوص غير قاعدية.

ولا توجد قواعد نصية إلى يومنا هذا قادرة على ملء هذين المطلبين، والحل الذي يبدو في الأفق، هو قلب أولويات البحث اللساني، فليس المقصود اختزال النص إلى إنجازه اللساني، ولكن المقصود هو سؤال هذا الإنجاز فيما يتعلق بالعناصر التي تشهد على النص، ويترتب على هذه الدعوة، هجر مفهوم القواعد النصية نفسه، فإذا وجدت معايير للنصية فإنها على أكثر تقدير معايير للقبول ومعايير القبول يحددها بشكل واسع سياق المقام للإرسال وللتلقي، وهكذا يجب على اللسانيات النصية، أن تخلي المكان للتداولية النصية[3]. فلا يمكن للسانيات النص أن تعمل على تهيئة نحو تجريدي لتوليد كل النصوص الممكنة في اللغة واستبعاد كل ما ليس نصا، فمفهوم التوليد أوسع من أن يحاط به، ويطرد اتساعه على الدوام.[4]

[1] ولا ينبغي في هذا المقام إغفال منجزات النحو الوظيفي قي هذا الباب، فرغم أن "الأبحاث الأولى التي تمت قي إطار النحو الوظيفي، استهدفت أساسا دراسة ظواهر جملية دون إغفال ربط الجملة بسياقها وظروفها المقامية مع ذلك، إلا أنه سرعان ما تبين أنه من الضروري أن ينتقل النحو الوظيفي من مجال الجملة إلى مجال الخطاب. ينظر: قضايا اللغة العربية قي اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص د أحمد المتوكل ص26 وينظر أيضا: لسانيات النص قي ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي". د. عزالدين البوشيخي بحثٌ قُدّم قي مؤتمر " لسانيات النص وتحليل الخطاب " 22-24 مارس 2010 ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـــ جامعة ابن زهر، أكادير. موجود على الإنترنيت في مواقع عديدة.

[2] فنون النص وعلومه فرانسوا راستيي ترجمة إدريس خطاب ص 25

[3] جان ماري سشايفر مقال حول النص منشور ضمن كتاب: العلاماتية وعلم النص منذر عياشي ص 130_131

[4] النص والخطاب والإجراء ص 95

ولعل من نافلة القول ذكر أن النص لا يقبل إلا مقاربة منوعة، شاملة لبيئته وبنيته، وأن المقاربة الأحادية لا تكشف سوى عن جانب من جوانب النص، وهذه الحقيقة كانت مقررة عند أهل العلم قديما، عندما عددوا المعارف التي تؤطر العلم بالنص القرآني، وسموها علوم القرآن بصيغة الجمع، الذي يدل دلالة واضحة على أن المقاربة المتنوعة هي المقاربة الأجدى والأنفع.

الانتقادات الموجهة إلى علم النص[1]

ورغم كل هذا الطموح الذي يستهوي الباحثين في علم النص، فإن أعمالهم لم تسلم من الانتقاد، وقد استكثر على علم النص أن يضطلع بعبء دراسة النص، وأن يكون له منهج قويم فيه، والانتقادات الموجهة إلى هذا العلم، بعضها عام يتناول جدوى فكرة دراسة النص من منظور لساني، وبعضها خاص يتناول بعض التوجهات المندرجة تحت مسماه[2]، أو بعض أفكاره التي نادى بها الباحثون فيه[3]. ومن أهم هذه الانتقادات

أ ــ امتلاكه جهازا نظريا متضخما لا يواكبه تحليل تطبيقي لكل النصوص، بل لا تزال بعض أنواع النصوص كتلك التي تكون أقل من الجملة أو النصوص الشفوية أو الحوار وغيرها مما يدخل تحت المفهوم النظري للنص، غير مناسبة لتطبيق المقاربات النظرية ومنهج التحليل عليها،[4]

ب ــ تشعب مباحثه وتنوع مدارسه تنوعا قعد به عن الاستفادة منه، وأثار تساؤلات عن مدى غناء هذا التنوع في دراسة النص، ومدى كفاءة هذا العلم في دراسة النصوص.

[1] ينظر مجمل هذه الانتقادات في الفصل الأول من كتاب: فنون النص وعلومه لفرانسوا راستيي ترجمة إدريس خطابي ص 31 فما بعدها.

[2] مثل النقد الذي وجه إلى لسانيات النص ذات المنحى التوليدي، وقد مر ذكر بعض ذلك.

[3] مثل فكرة البنية الكبرى للنص التي اقترحها فان دايك، ينظر التحليل اللغوي للنص ص 70 فما بعدها.

[4] لسانيات النص أو لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب، كورنيليا فون راد صكوحي مقال منشور ضمن مقالات قي تحليل الخطاب ص 50

وأمام هذه الانتقادات، فإن أصحاب علم النص يدافعون عنه بأن له فوائد تعليمية كبيرة، ونتائج تطبيقية في التعامل مع النصوص في الترجمة والتحليل والكتابة ونحو ذلك،[1] إذ يمكن أن يكون لعلم النص فوائد عملية عديدة في المجال التعليمي عامة وفي مجال تعليم اللغة خاصة.[2] كما أن المقاربة النصية لها دور كبير في دراسة المصطلحات، لأن المصطلحات لا بد أن تتجلى في مركبات لغوية تكون مستعملة في نصوص[3].

إلا أن الذي ينبغي التأكيد عليه، أن كفاءة علم النص تعتمد أساسا على قاعدة تجريبية واسعة، إذ يجب أن نبحث بنشاط، عن الشواهد المتنوعة من كل أجناس النصوص من القصص والروايات والإعلانات ومن كثير مما دون ذلك[4].

لهذا لا بد من أن يواكب علم النص النظري، بحوث تطبيقية نصية وافية، وهذا يستدعي: توسيع الأساس التطبيقي، أي إجراء تحليلات لغوية للنصوص على نطاق أوسع، ليضمن بذلك تقدم هذا العلم، وهنا تبرز الممارسات النصية في التراث، بدءا من مدونات التفسير وعلوم القرآن، ومرورا بكتب شرح الحديث وانتهاء بشروح الشعر والكتب العلمية، والمتون. حيث توفر هذه الجمهرة، والكثرة الكاثرة من المصنفات التطبيقية النصية، أرضية غنية، وميدانا خصبا يمكن استثمار إشكالاته ونتائجه والاستفادة منها في علم النص المعاصر.

هل يمكن اعتبار الدراسة التراثية ذات منحى نصي

لعل أهم إشكال يرد على هذا الموضع، هو: هل يمكن اعتبار الدراسة التراثية ذات منحى نصي؟

[1] مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه محمد الأخضر الصبيحي 60

[2] المرجع نفسه ص 117

[3] دور المصطلحات قي اللسانيات دراسة ابستيمولوجية رسالة دكتوراه للباحث يوسف مقران الجزائر ص 170 نقلا عن الباحثة مونيك سلودزيان

[4] النص والخطاب والإجراء ص 95

وللإجابة عن هذا، ينبغي بداية النظر في المعيار الموجب لوصف دراسة ما، بأنها نصية أو غير نصية، فإذا ما استقام هذا المعيار، حوكمت الدراسة التراثية إليه، وجرى عليها حكمه.

ويمكن من خلال ما تقدم الحديث عنه من الاتجاهات النصية، الاستنتاج بأن وصف دراسة ما بأنها دراسة نصية أو غير نصية، يرتكز على معيارين أساسين:

الأول: أن يكون الموضوع الذي تعالجه هذه الدراسة هو النص أو الخطاب بوصفهما وحدة أكبر من الجملة.

الثاني: أن تكون هذه الدراسة متوسلة بجهاز مفاهيمي متنوع، يُمَكِّنُهَا من مقاربة النص، وتحليله، وأن يكون هذا الجهاز ذا كفاية نصية، بمعنى، أن يكون له القدرة على الكشف عن مكونات النص، وليس شرطا فيها أن يكون مستوعبا لجميع مكونات النص، بل يكتفى في ذلك بأن يكون له القدرة على كشف جانب من جوانب النص.

فدار الأمر إذا، بين موضوع يقصد بالدراسة هو النص، وبين منهج متوسل به إلى هذا الموضوع، يكون قادرا على سبر أغوار هذا الموضوع ودراسته.

وبالنظر إلى مدى توفر الدراسة التراثية على المعيار الأول، فإن الجواب الحاضر البدي، أن النص له حضور مركزي في التراث، وأن القرآن الكريم، قد كان له كل الفضل في الدفع بالدراسة إلى هذا المنحى، وأجلى مثل على هذا هو تنوع الدراسات النصية من تفسير وشرح للحديث وللشعر والمتون العلمية بيد أن التفسير دونها جميعا، يعد أرقى دراسة نصية عرفتها الحضارة الإسلامية،

وأما المعيار الثاني، وهو توفر الدراسة على جهاز مفاهيمي واصف، قادر على رصد الخصائص والمستويات الكامنة في النص، فالنظر فيه مبني على ما تقدم، لأنه إذا صح أن الدراسة التراثية في بعض مستوياتها، كان موضوع دراستها هو النص، فإنه لا شك أنهم قد توسلوا ببعض ما يعينهم على فهم هذا النص، ومقاربته وتحليله، وأنه قد قام في وعيهم الفرق البين، بين ما هو نص من غيره، إذ كانت هذه الأمور مما يستدعي بعضها بعضا، وينبني بعضها على بعض.

وتمثل علوم القرآن الجهاز النظري المقترح لدراسة النص القرآني، "فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسر لا يكون مفسرا إلا بتحصيلها فمن فسر بدونها كان مفسرا بالرأي المنهى عنه وإذا فسر مع حصولها لم يكن مفسرا بالرأي المنهى عنه"[1] وعلوم القرآن في مادتها تشمل مفردات متعددة "تؤلف جهازا واصفا واحدا ينصب كل مكون منها على حيز معين"[2] وهذا الجهاز فيه من الكفاية الوصفية للنص القرآني، ما يجعله جديرا بالاعتبار، وحقيقا بالإكبار.

غير أن هذه المقاربة التراثية للنص القرآني، تختلف بالضرورة عن المقاربة النصية اللسانية، على مستوى البواعث والمناهج والأهداف، لكنها تأتلف معها على مستوى الموضوع الذي يفترض توصلا معرفيا وتلاقحا منهجيا.

وبما أن "التراث اللغوي العربي ليس ملكا للعرب وحدهم، ولكنه ملك حضارة الإنسان المعاصر"[3] فإن المنجز النصي في هذا التراث، ينبغي أن يعرف به، لكي يتخذ مكانه ضمن روافد البحث النصي المعاصر، بناء على أن التراث العربي، قد ألم بكثير من مقومات الدراسة النصية، وأن إعادة قراءته من هذا المنظور، تكشف عن أدلة كثيرة، تعود عليه بالغنى والجدة.

بل الذي يميز الدراسة النصية في التراث، أنها تستند إلى مجال تطبيقي خصب، وهذه خصيصة تميزها عن باقي الدراسات النصية، وهي كونها تنطلق في دراستها من نص مطلق معجز، لا يضاهيه نص آخر، وهذا أتاح لها التعامل مع نص كامل معجز، امتلاك كفاية نصية عالية، كانت نتيجة تعاملهم مع النص الأرقى، الذي يندرج فيه ضرورة كل ما دونه من النصوص، وكل الصيد في جوف الفرا كما يقال[4].

أما الدراسات النصية المعاصرة، فقد انطلقت من دراسة وملاحظة بعض النصوص المختلفة، (نصوص مسرحية نصوص سياسية...) أو نصوص مصنوعة لتبني بذلك تصورا حول ماهية النص،

[1] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 188/4

[2] اللسانيات الوظيفية مدخل نظري د أحمد المتوكل ص 40 حاشية رقم 14

[3] صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات. مازن الوعر مقال منشور في مجلة التراث العربي دمشق العدد 48 – السنة 12 يوليو 1992

[4] ينظر مجمع الأمثال للميداني تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد 136/2

وقواعده. فكان من نتيجة ذلك؛ أن علم النص "أغفل التطبيق الكلي على النصوص الكاملة واكتفى بالإشارة إلى مقطعات من نصوص أو متتاليات جملية مصنوعة ليست طبيعية"[1]

وبذلك تضخم الجهاز النظري على حساب التحليل والتطبيق، أما في التراث فقد قامت الدراسة النصية على ما تدعو إليه الحاجة في التحليل، وما يقتضيه النظر في التفسير، فهي منهجية منبثقة من النص، مبنية في رحابه وأرضه، متشربة لخصائصه.

وهذا الجهاز الواصف المسمى بعلوم القرآن، لم يصغ من الناحية المنهجية صياغة نظرية متكاملة[2] وإنما جرى تعداد مفرداته على ما اقتضاه الوضع والترتيب في التأليف.

والدعوة الآن متوجهة إلى عادة تركيب مادتها في شكل نظرية متكاملة في جزئياتها وكلياتها[3]، وفي هذا الباب يمكن الاستفادة من علم النص على مستوى الإشكالات التي يطرحها، والمناهج التي يقترحها، والمستويات التي يدرسها، والتصورات التي ينطلق منها في سبيل تركيب نظرية جامعة لمفردات علوم القرآن، تعنى بضبط العملية التفسيرية، وترشيد مسالكها، وتقنين مراحلها.

المبحث الثاني: علوم القرآن قراءة في البنية والمنهج

قد سلف القول في كون علوم القرآن، تمثل جهازا نظريا واصفا للنص القرآني، واضطلاعها بهذه الوظيفة، جعلها معنية بما يجد من المعارف التي هي منها بسبب ظاهر ونسب صحيح، ويرى الباحث أن علوم القرآن تشتمل في بنيتها على سمات تجعل تجديد النظر فيها وتوسيع آفاقها وروافدها، ضرورة منهجية، تفرضها طبيعة هذا المنهج، وتقتضيها مقوماته البنيوية.

لذلك اتجه النظر في هذا المبحث إلى الكشف عن الخصائص والسمات الكامنة في بنية علوم القرآن، والتي تمثل النواة التي يرتكز عليها هدا المنهج، وتمنحه القوة والاستمرار والنجاعة.

[1] نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى د عمر أبو خرمة ص 95

[2] ينظر أبجديات البحث في العلوم الشرعية فريد الأنصاري ص 194

[3] نفسه ص 194

والحديث في هذا المبحث عن أمرين: عن بنية علوم القرآن، وهذا مستوى نظري، وعن منهج علوم القرآن وإعماله وهو مستوى تطبيقي.

1. بنية علوم القرآن:

المراد ببنية علوم القرآن؛ مجموع المقومات الذاتية، والخصائص الكامنة في علوم القرآن، والتي تشكل عموده وقوامه، لأن "البنية هي الهيئة التي بني عليها" الشيء[1] واعتبرت فيه.

وهذه السمات، لها وظيفة ثنائية، فهي من جهة، تمثل عمود علوم القرآن، وبها قوامه وانسجامه، وتحقق ترابط هذه العلوم بعضها مع بعض، وهي بهذا الاعتبار سمات جامعة.

ومن جهة أخرى، تمثل الشرائط العامة التي بموجبها أضيفت إلى دائرة علوم القرآن علوم وأقصيت علوم، كأنها المعيار الضابط، والقانون الذي يتحكم في اختيار كون هذا العلم مندرجا في منظومة علوم القرآن، أو غير مندرج فيه، وهي بهذا الاعتبار سمات مانعة.

وهذه البنية تخضع لرؤية نسقية، وإن كان تبدو لعين الناظر مشتتة في الظاهر، قائمة على علوم متنوعة ومتداخلة، لكنها جميعا عند التأمل ينتظمها نسق منهجي واحد، هو الذي يحكمها.

وعند التأمل في البنية العميقة التي تنتظم علوم القرآن؛ فإنه يمكن رجع خصائصها المنهجية التي تشكل عمود علوم القرآن إلى سمات ثلاثة:

1) **سمة التعدد**: التعدد في الروافد سمة أصيلة في بنية علوم القرآن، وهذا التعدد منظور إليه في أصل التسمية والعنوان الوارد بصيغة الجمع، علوم القرآن، وتسجيل هذه السمة في العنوان هو تأكيد على هذه الخاصية في هذا المنهج.

ونظرة عجلى في مدونات علوم القرآن، توقف الناظر على العلوم التي اندرجت بمقتضى هذه السمة تحت مسمى علوم القرآن، وهذه العلوم عند السيوطي ثمانون علما على سبيل الإدماج، ولو نوعت باعتبار ما أدمج في ضمنها لزادت على الثلاثمائة، كما قال السيوطي في ديباجة كتابه الإتقان[2]، وهذا

[1] لسان العرب لابن منظور 89/14

[2] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 17/1

التعدد يمنح علوم القرآن قاعدة عريضة من المعارف التي تمثل روافد لعلوم القرآن، التي "لا تنحصر"[1] لعدم انحصار موضوعها.

وهذا التعدد هو تعدد وظيفي، قائم على تعدد المستويات التي روعيت عند دراسة النص القرآني، فهي عند الإعمال تتوزع على مستويات النص مشكلة بذلك حلقات حافة بالنص، ومنافذ ينفذ منها القارئ إلى النص القرآني، بحيث يضطلع كل علم منها أو عدة علوم بوصف مستوى من مستويات النص، الصوتية والتركيبية والدلالية والتداولية.

وبذلك يكون تعدد النص في بنياته ومستوياته، مقابلا بتعدد العلوم التي تقابل هذه المستويات، كأن هذه السمة مستوحاة من طبيعة الموضوع وبنيته، التي جاء المنهج على وفقها.

وهذا يدل على وعي نصي كبير، قائم على الوعي بحقيقة النص، وأنه ذو طبيعة تعددية، وهذا يمنح علوم القرآن قوة في الوصف، وقدرة على التشخيص.

ومن إشاراتهم إلى هذه السمة، قول ابن عطية في طالعة تفسيره: "كتاب الله لا يتفسر إلا بتصريف جميع العلوم فيه"[2]، ولا تتصرف هذه العلوم إلا إذا كانت طبيعة المنهج وبنيته قابلة لها، مستوعبة لمفرداتها.

وبناء على هذه السمة توسلوا بمنهج متعدد الآليات[3]، يمكن تصنيفها إلى:

آليات بنيوية تهتم بدراسة البنية النصية من الناحية الصوتية والصرفية وما يتبع ذلك من ضبط المفردة وتصحيحها، ويندرج فيها الصرف والاشتقاق، وعلم الرسم ومباحث التجويد التي يعنى فيها

[1] البرهان في علوم القرآن للزركشي 9/1

[2] ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 5/1

[3] استعمال الآلة قي المعنويات، استعمال شائع قديم. وقد استعمله الجاحظ قي مواضع من كتابه البيان والتبيين، ينظر: البيان والتبيين ص 64و65 تحقيق قوزي عطوي دار صعب بيروت 1968 وقد قال السيوطي في علوم القرآن: "فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسر لا يكون مفسرا إلا بتحصيلها" ينظر الإتقان 188/4 وقد درج المُحْدَثُون على استعمال لفظ الآليَّة بياء النسبة، ينسبونها إلى الآلة، كما استعملوا الآلي، وهم بهذه النسبة جعلوا الآلة مادة مجردة، دالة على الوسيلة والأداة، ونسبوا إليها كل ما أدى وظيفتها في المعاني، وإذا كان الاستعمال القديم، جرى بلفظ الآلة، فليس ثمة مسوغ للاستعمال الآلية، سوى ما يمكن أن يقال من التفريق بين المحسوسات وغيرها. من خلال جعل الآلة فيما كان محسوسا، وإلحاق غير المحسوس به اتكالا على وظيفة الإلحاق الكامنة في النسبة والله أعلم. والله أعلم.

بالأداء الصوتي وكيفية ضبط مخارج الحروف وبنيتها، والقراءات التي تهتم بضبط الألفاظ ووجوهها وتصحيحها.

آليات تركيبية تهتم بدراسة التراكيب وما يعرض لها، وذلك من خلال النحو والبلاغة بفنونها الثلاثة والمناسبات التي تبحث في سياق التركيب ومقتضياته.

آليات دلالية تهتم بتوظيف مباحث الدلالة التي أنتجتها العقلية الأصولية، واستثمارها في استخراج دلالات الألفاظ وذلك في باب العام والخاص والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ والمنطوق والمفهوم والعبارة والإشارة، وفي باب الحقيقة والمجاز ونحو ذلك.

آليات تداولية تعنى باستثمار المعطيات غير اللغوية، باعتبارها آليات ضرورية في فهم النص، مثل أسباب النزول والمكي والمدني، ومعرفة عادات العرب وطبائعهم وأنواع المخاطبين في القرآن، وما يقتضيه كل مخاطب من نوع خطاب خاص به، وغير ذلك.

والفصل بين هذه الآليات هو فصل إجرائي فقط، ويتم دمج بعضها مع بعض عند النظر والإعمال.

والتعدد في مفردات علوم القرآن هو تعدد تكاملي، بحيث يكمل كل علم من علوم القرآن غيره من العلوم المنتظمة معه، وهذا التكامل يفرض عند إعمالها تداخلا منهجيا، مأتاه من تداخل موضوعها في الأصل، إذ كان النص في طبيعته مزيجا وأمشاجا من مكونات شتى، وليس يمكن أن يضطلع منهج بوصف هذا النص إلا إذا كان آخذا بأسباب التنوع الذي يقابل التنوع في الموضوع، فمن ثم كان الوعي بهذه الحقيقة مترجما في جملة المعارف والعلوم.

2) سمة التجدد: التجدد في علوم القرآن سمة فاعلة مؤثرة، تجعل هذا المنهج متجددا في كل زمان، آخذا بأسباب المعرفة التي تجد في عصره،

وهذه السمة تضمن بقاء علوم القرآن مسايرة للنص القرآني في تجلياته وامتداداته، وهي سمة مستفادة من طبيعة النص القرآني، ناظرة إلى قوله سبحانه: {أفلا يتدبرون القرآن} وإذا كان كل مسلم مطالبا بتدبر القرآن، كل في زمنه بحسب طاقته ووسعه، كان من مقتضى هذا أن يكون المسلم متوفرا

على الوسائل التي بها يمكنه التدبر، آخذا بأسبابه، والتدبر فعل ناتج عن منهج يؤيده، ونظر يسدده، وإيمان عميق يسنده، فهو نتيجة لأسباب متقدمة، يترتب وجوده عليها، ودعوة القرآن إلى تجديد التدبر هي دعوة ضمنية إلى تجديد النظر في أسبابه وعلله، وشرائطه ومقوماته.

وسمة التجدد في علوم القرآن جعلت هذا المنهج ليس بنية منغلقة على نفسها غير قابلة للإضافة والزيادة، بل هي في ازدياد وتوسع باطراد، ونظرة عجلى في المراحل التي مرت منها علوم القرآن توقف الناظر على هذه السمة البارزة فيها، فما كتبه ابن الجوزي (ت 597هـ) في فنون الأفنان، وأبو شامة (ت 665هـ) في المرشد الوجيز، والطوفي (ت 716هـ)في الإكسير، والزركشي (ت 794هـ) في البرهان، وجلال الدين البلقيني (ت 824هـ) في مواقع النجوم وما كتبه السيوطي (ت 911هـ) في التحبير ثم في الإتقان ثم ما أضافه ابن عقيلة المكي (ت 1150هـ) في كتابه الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ثم من جاء بعدهم إلى يوم الناس هذا[1]، كل ذلك عند التصفح، يلفى بأنه ليس على بابة واحدة، والتفاوت حاصل بينهم في تعداد علوم القرآن، من مقتصر ومتوسع[2].

وهذا التفاوت هو نتيجة لوعيهم بسمة التجدد في بنية علوم القرآن، هذا التجدد الذي يفرض عليها أن تكون في كل زمان آخذة بأسباب المعرفة المتوفرة في زمانها، يضيف اللاحق ما فات السابق، في حركة تجديدية دائبة.

ومن إشاراتهم إلى هذه السمة، قول الحافظ السيوطي "فظهر لي استخراج أنواع لم يسبق إليها وزيادة مهمات لم يستوف الكلام عليها"[3]. وقول ابن عقيلة المكي: "أودعت فيه جل ما في الإتقان، وزدت عليه قريبا من ضعفه من المسائل الحسان، واخترعت كثيرا من الأنواع اللطيفة، والفوائد الشريفة، هذا على سبيل الإدماج والإجمال ولو فصلتها لزادت على أربعمائة نوع"[4]

[1] ينظر مقدمة السيوطي لكتابه الإتقان 4/1 فما بعدها، والزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي، 83/1 فما بعدها. ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ص 32

[2] بلغت علوم القرآن عند ابن عقيلة المكي في موسوعته 154 نوعا، ينظر الزيادة والإحسان 99/1

[3] الإتقان في علوم القرآن 6/1

[4] الزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي ج1ص90-91.

وسمة التجدد مبنية أيضا على مبدأ نصوا عليه في علوم القرآن وهو أن هذه العلوم لا يمكن ادعاء حصرها ولا الإتيان بجميعها، لأن طبيعتها أنها منفتحة على كل جديد ينضاف إليها ويلتئم مع علومها، فهي في تجدد مستمر، لا يمكن أن يوقف منها عند غاية، ولا يوصل منها إلى نهاية، ونقل الحافظ السيوطي عن ابن أبي الدنيا أنه قال: "علوم القرآن وما يستنبط منه بحر لا ساحل له"[1] ومثله قول الزركشي في البرهان علوم القرآن "لا تنحصر"[2]

وعلوم القرآن إنما كانت على هذه السمة، لأن ذلك من خصائص الموضوع الذي تتناوله، وذلك أن القرآن الكريم متجدد على مر الأيام، لا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، ولمواكبة هذا التجدد ينبغي للمنهج أن يكون في بنيته متجددا ليتوفر على مستجدات القضايا والمعارف، التي تطرأ في زمانه. وإلا فإن هذا المنهج سيقصر عن المعالجة، وسيبقى حبيس محاور محددة.

وهذه السمة تجعل مطلب التجديد في علوم القرآن مطلبا بنيويا، بحيث يكون كل زمن مطالبا أهله بالنظر في هذه العلوم على وفق ما يجد في زمانهم من معرفة.

3) سمة التوحد: التوحد هو السمة التي تقوم مقام الشرط والمعيار للسمتين المتقدمتين، وذلك أن علوم القرآن في تعددها وتجددها لا بد أن تكون متوحدة فيما بينها، فمفرداتها تتجدد وتتعدد ثم تتوحد تحت منهج جامع ينتظمها.

فعلوم القرآن متعددة في المظهر، إلا أنها متحدة في الجوهر، إذ جميعها يلتقي عند غرض واحد كبير، هو خدمة النص القرآني، وإنما كان تعددها بسبب ما تفرضه عليها طبيعة الموضوع، من المعالجة المتنوعة لجوانبه ومستوياته، وسمة التوحد، في بنية علوم القرآن تجعل هذا المنهج يتوحد حول النص، وتجعل النص هو نقطة الارتكاز التي تنطلق منها، وترجع إليها، وهذه السمة لها وظيفتان:

أ ـــ كونها تمثل الخيط الناظم الذي تجمع بين سائر مكونات علوم القرآن، وتوحدها من أجل غرض واحد كبير.

[1] نفسه ج4ص188

[2] البرهان في علوم القرآن للزركشي ج1 ص9

ب ـــ كونها كالشرط فيما سيأتي ويضاف إليها من علوم القرآن، وهو أن يكون قابلا لأن يتوحد معها ويندرج تحت رواقها.

وبهذه السمة يكون منهج علوم القرآن محصنا من كل ما لا يتلاءم مع بنيته، ولا يتفق معه في وظيفته، ولا يتجانس مع مكوناته، وهذا يضمن أمرا مهما، وهو أن علوم القرآن رغم تعددها وتجددها إلا أنها تبقى أصيلة للمشروع العام الذي نشأت بسببه وهو خدمة النص القرآني الكريم، خدمة موضوعية، مستجيبة لخصائص الموضوع، ومنسجمة مع تطلعات هذا المشروع.

هذه السمات الثلاثة، وهي التعدد والتجدد والتوحد، هي سمات تمثل الخصائص البنيوية الكامنة في علوم القرآن الكريم، والملاحظ عليها ما يلي:

أ= أنها سمات تمنح علوم القرآن تماسكا على مستوى البنية الداخلية،

ب= أنها سمات تمنحها المواكبة لكل ما يجد في باب المعرفة النصية.

ج= أنها سمات تجعل علوم القرآن مستجيبة لطبيعة الموضوع الذي تعالجه.

وبهذا تكون علوم القرآن حاملة في بنيتها مقومات استمرارها وتجديدها، والله أعلم.

2. منهج علوم القرآن:

إذا كانت علوم القرآن على مستوى البنية متحققة بأسباب قوتها واستمرارها فإنها من الناحية المنهجية، كان لها قصور برز في ناحيتين:

الأولى: ناحية التصميم

الثانية: ناحية الإعمال

أما ناحية التصميم ف"علوم القرآن ما زالت قاصرة قصورا منهجيا، إذ لم يتم تركيب مادتها في شكل نظرية أو نظريات متكاملة في كلياتها وجزئياتها أي أنها لم تصغ صياغة الاصول بالمعنى الذي للكلمة

في علم أصول الفقه أو علم أصول الحديث أو علم أصول الدين ومن هنا كان التفسير التطبيقي مرتعا للخلل والخطل من أساطير وإسرائيليات كما كان هدفا سهلا لكل قراءة جديدة مغرضة"[1]

وقد جرى تعداد مفردات علوم القرآن على ما اقتضاه الوضع والترتيب في التأليف، وعناهم كثيرا سرد هذه العلوم وتعدادها أكثر من ضبطها وتنسيقها وبنائها بناء نظريا، فصارت بذلك علوم القرآن تعدد مفرداتها، من غير اعتبار للضبط المنهجي والتنسيق النظري.

وغياب البناء النظري لمفردات علوم القرآن كانت له عوامل مقتضية، لعل من أهمها أن الانشغال المعرفي في التراث، كان محكوما بالمنحى العملي التطبيقي، أكثر منه بالنظري التجريدي، فلذلك اتجه غرضهم لسرد هذه المعارف وذكرها دون العناية ببنائها بناء نظريا.

والدعوة الآن متوجهة إلى إعادة تركيب مادتها في شكل نظرية متكاملة في جزئياتها وكلياتها[2]، وفي هذا الباب يمكن الاستفادة من علم النص على مستوى الإشكالات التي يطرحها، والمناهج التي يقترحها، والمستويات التي يدرسها، والتصورات التي ينطلق منها في سبيل تركيب نظرية جامعة لمفردات علوم القرآن، تعنى بضبط العملية التفسيرية، وترشيد مسالكها، وتقنين مراحلها.

وأما ناحية الإعمال

فإن علوم القرآن أريد لها أن تمثل الإطار النظري الذي يستعين به المفسر على تناول النص القرآني، وهي بهذا الاعتبار؛ عدة يتزود بها المفسر في تفسيره، وآلة عاصمة له عن الزلل والخطل والمغالاة، بيد أن تمثل هذا الإطار النظري ظل عند كثير من المفسرين قاصرا على بعض جزئياته وقضاياه.

ومن "أكبر المآخذ التي توجه إلى المنهج التراثي في تناول النصوص هو الطريقة التي كانت النصوص تشرح بها، ذلك أن تناول النص بالشرح لم يكن ينظر إلى مجمل النص لالتماس فهمه بوصفه ذا وحدة عضوية تجعل بعضه يفسر بعضا وإنما كان الشراح يبنون شروحهم على المفردات فترى الواحد منهم يعرض للفظ المفرد بعبارة: قوله كذا ثم يغوص في الدلالة المفردة لهذا اللفظ مع ندرة الانتباه إلى

[1] أبجديات البحث في العلوم الشرعية فريد الأنصاري ص 194

[2] نفسه ص 194

العلاقات العضوية بين أجزاء النص وما كان لهذا المنهج في شرح النصوص أن يؤدي إلى الفهم الكامل لدلالاتها ومقاصدها ويصدق ذلك حتى على عمل المفسرين وشرحهم للنص القرآني"[1]

بيد أن هذه المآخذ، قد تحرر من عهدتها كثير من الأئمة الأعلام، ووقفوا عند البعد النصي للقرآن الكريم، في كليته وتكامله، ودعوا إلى الالتفات إليه عند الإعمال والتدليل والاحتجاج، وأسفر كلامهم وتطبيقاتهم في ذلك عن منهج متماسك رصين، يجد الناظر فيه تعالقا شديدا بين أصغر مكون في النص إلى أكبر مكون فيه.

وفي طليعة هؤلاء الإمام الشافعي في الرسالة، والحارث بن أسد المحاسبي في فهم القرآن، وابن الزبير الغرناطي في ملاك التأويل والبرهان في تناسب سور القرآن، وابن تيمية في كلامه المنثور في كتبه عن التفسير وأصوله، وابن القيم، والشاطبي في موافقاته، والعلامة الفخر الرازي في مفاتيحه، وابن عاشور في تحريره، والشيخ عبد الحميد الفراهي إلى غيرهم ممن حكموا هذا الأصل، وبنوا عليه نظرهم في التفسير، مما يجتمع عند الناظر فيه مدرسة تفسيرية لها معالمها وأصولها وامتدادها.

وقد كان وجه التدبير، أن تكون هذه المدرسة كثيرة الرواد والقصاد، لكن سرى الأمر على غير هذا، وبقي تنزيل علوم القرآن على التفسير يقوم على الانتقاء والتجزيء، ويخضع لشخصية المفسر وثقافته العملية وتخصصه المعرفي.

ولعل السبب الموجب لهذا هو أن علوم القرآن دونت بعد مراحل من تدوين التفسير، و لم يرتق الأمر فيها إلى ما ارتقى إليه علم الحديث، من الترابط بين الدراية والرواية، وبين التنظير والتطبيق، وإلى ما ارتقى إليه علم أصول الفقه، من التقنين لمسالك الفقه والضبط المنهجي لمسائله وقضاياه[2].

وقد كان غياب هذا الترابط بلا شك ذا أثر كبير على مسار التفسير ودراساته، وليس ثمة من سبب ظاهر لهذا الغياب سوى أن يقال بأن التفسير إنما هو إعمال لعلوم مجتمعة كان لها إطارها النظري، وقوانينها الخاصة بها خارج دائرة التفسير، فعلوم اللغة والفقه والحديث والأصول ونحوها من مفردات

[1] مقدمة تمام حسان لكتاب: النص والخطاب والإجراء ص 4-5

[2] ينظر في هذا ما كتبه الدكتور فريد الأنصاري رحمه الله في أبجديات البحث ص 194

علوم القرآن، كل منها له قوانينه الخاصة به في مجاله، فإذا وظفت في التفسير كان توظيفها مستصحبا لشرائطها، كأنهم استغنوا بذلك عن القانون الكلي للتفسير بالقانون الجزئي لمكوناته، بيد أن هذا الاستغناء قد قعد بالتفسير من الناحية النظرية أن يكون له منهجه الخاص به، وأن تؤطره النظرة الكلية الجامعة لهذه العلوم الجزئية في علاقتها مع بعضها، ومراتبها فيما بينها، ومستويات إعمالها وتوظيفها.

وإذا كانت بنية علوم القرآن تختزل في عمقها السمات الثلاثة التي سلف الحديث عنها، فإن المنهج الذي بني عليها، جاء مراعيا لها على مستوى الإخراج والتمثيل، ولكن لم يكن مراعيا لها على مستوى الإعمال والتطبيق. فمن ثم كان القصور المنهجي في الإعمال موسوما بسمة التجزيء، ويمكن رصد هذه السمة في مظاهر ثلاثة.

أ- التجزيء في التصور، بحيث كانت تطغى النظرة الجزئية إلى المفردة القرآنية دون ربطها بسياقها النصي القريب والبعيد، مع أن النظر إلى القرآن الكريم بوصفه نصا كبيرا مترابطا، كان حقيقة مقررة بينهم تترجم عنها عبارات عدة، كقولهم: القرآن يفسر بعضه بعضا، والقرآن كالكلمة الواحدة، ونحو ذلك، وقد عالجوا بعض الظواهر الدلالية انطلاقا من هذه القاعدة، وذلك مثل الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد والعام والخاص، ونحو ذلك، إذ يقتضي إعمال هذه الظواهر الانطلاق من القاعدة النصية للقرآن، وجعل النص القرآني الكبير يتعالق فيما بينه تعالقا شديدا، من خلال رد بعضه إلى بعض، وجعل بعضه حاكما على بعض.

بيد أن هذه الرؤية النصية للقرآن، رغم تقريرها إلا أنها لم ترق إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه، ونال التركيز علي بنيات النص دون النص نفسه الحظ الأوفر في التفسير، ويبقى علم المناسبات في صورته العامة، من المحاولات الموفقة التي اقترحت في ربط التعالقات النصية بعضها مع بعض.

ب- التجزيء في الإعمال، وذلك بالاقتصار على إعمال علم ما دون غيره. كالتركيز على علوم اللغة، من بلاغة ونحو وغيرها، وصرف النظر عن علوم الرواية من الأثر والمنقولات التفسيرية المترلة مترلة القرائن من أسباب الترول ونحوها، ويتضح ذلك من خلال جرد العلوم التي وظفها مفسر ما في تفسيره،

ومقارنتها بعلوم القرآن، وناتج الفرق بينهما يحيل على التجزيء الحاصل في توظيف هذا المنهج الذي يفترض به أن يوظف توظيفا كليا متكاملا.

ج- التجزيء بين المفردات التي يجمعها نظام واحد، كما وقع للسياق، فإنه يندرج تحته مفردات عدة، تشمل الوجوه والنظائر وأسباب النزول والمكي والمدني والمناسبات وغير ذلك، لكن توظيفهم لها كان لكل واحد منها على حدة، مع عدم الالتفات أحيانا إلى صلة هذه المجموعة بأصلها الذي هو السياق بمعناه العام.

هذا ما اقتضاه النظر في علوم القرآن بنية ومنهجا، وقد حاولنا من خلال الحديث عن البنية تشخيص أهم السمات الكامنة في هذه البنية، من أجل الوقوف على ما تسعف به سماتها من التجديد والتطوير، كما حاولنا من خلال الحديث عن المنهج رصد بعض المظاهر التي بقي فيها فضل من القول، ومحل من النظر، وعسى أن يكون ما يقترحه البحث من المقترحات، موفيا على تلك المواضع، متعلقا بها الجملة.

المبحث الثالث: المقترحات

بناء على ما تمنحه طبيعة هذه العلوم وبنيتها من التعدد في وظائفها، والتجدد في بنيتها، والتوحد في غايتها، وعلى ما يتوفر عليه هذا المنهج من التنوع في الآليات، والتعدد في الوسائل، فإنه يمكن القياس على هذه السمات وتوظيفها من أجل تقديم بعض المقترحات في هذا الباب.

وحتى لا تكون المقترحات أجنبية عن الموضوع، غريبة عنه، يسعى البحث إلى ربط هذه المقترحات بالسمات الثلاثة المتقدمة، باعتبار هذه السمات، صفات لازمة لمفردات علوم القرآن، وشرائط مصححة لانتماء هذه المفردات إلى هذا المنهج.

ومن هذه المقترحات التي اقتضاها النظر:

أ- يمكن استثمار سمة التجدد في بنية علوم القرآن، حيث يتمدد رواق هذا المنهج ليشمل على مستوى النظر تأكيد الطبيعة النصية لهذه الدراسات، وتعميق الوعي النصي باعتباره موجها لعلوم القرآن،

وهذا يفيد في التعامل مع هذه العلوم والمعارف باعتبارها كلا لا يتجزأ، ومجموعا لا ينفصل بعضه عن بعض، كأنها الجسد الواحد، ذو الحواس المختلفة، والوظائف المؤتلفة.

ب- يقترح البحث من الناحية النظرية توسيع قاعدة استمداد علوم القرآن وروافده، لتشمل:

- ما ينجز من الدراسات النصية في آليات التماسك والانسجام، التي يمكن بها دراسة المناسبات دراسة تغني جوانب منها،

- وتشمل المعايير النصية المقترحة في دراسة النص، مع إجراء تعديل على ما يمكن تعديله من هذه الأفكار، في ضوء ما تسمح به بنية علوم القرآن، بحيث تكون هي الأصل المحاكم إليه والمرجع المعول عليه، في تحكيم هذه النظريات على ضوء الأصول العامة التي انطلقت منها علوم القرآن، والتي من أهمها: أن القرآن كلام الله المباين لكلام خلقه، المتفرد في صياغته وأسلوبه ونظمه.

وبناء على هذا المقترح فإن المعارف التي وظفت في علوم القرآن ينبغي في هذا الإطار أن يعتبر فيها البعد النصي وأن يكون حاضرا فيها، فالوجوه الإعرابية وتوجيه القراءات ومباحث الأصوات والدلالة وأسباب النزول وغير ذلك من فنون القرآن، ينبغي أن تكون مؤطرة ببعدها النصي، فمثلا الدراسة الصوتية للقرآن الكريم، لا ينبغي أن تقتصر على مباحث التجويد، بل ينبغي أن تعنى بتحليل اتساق الأصوات ونمط سياقها ومراعاة النبر والنغمة، لأن الأصوات وما فيها من مميزات وتباينات، لها وظيفتها في التعبير عن العلاقات الدلالية الكامنة في النص،[1] والدراسة الصوتية ينبغي أن توسع وأن ينظر إليها في علاقتها بالنص، ومدى توزع هذه الأصوات على بنية النص، وامتدادها فيه ووظائفها المنوطة بها في هذا الامتداد، ومن فوائد هذا العمل، ربط الدراسة الصوتية، التي هي مستوى سطحي في النص، بالدلالة التي هي مستوى عميق فيه.

ج- كما يمكن استثمار بعض الأفكار المهمة التي قيلت في علم النص، مثل فكرة أفعال الكلام[2]، وهي باختصار، فكرة تقوم على أن إنجاز أفعال كلامية، يؤدي إلى إنجاز سلوك ما، عبر سلسلة من

[1] النص بنى ووظائف فان دايك ص 150منشور ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص منذر عياشي.

[2] أصل هذه الفكرة للفيلسوف أوستين، وقد استثمرها فان دايك في دراسته للنص، ينظر النص بنى ووظائف ص 170

القواعد اللغوية والتداولية، ويمكن إدراج هذه الفكرة، تحت مبدأ التكليف الشرعي، والأحكام الخمسة المتعلقة به، وأفعال الكلام في النص أو في السورة القرآنية، هي أفعال متعددة وفرعية ترجع عند النظر إلى فعل كلامي واحد، يذكر في السورة وترتبط به جميع الأفعال[1]، وتدرج هذه الفكرة في قسم علوم اللغة، الذي يكون أحد أقسام علوم القرآن.

د- ويقترح البحث أيضا استثمار فكرة البنية الكبرى للنص[2]، وهي تعني بأن النص في جمله وتراكيبه، عبارة عن معنى واحد مركز كبير، انداحت تفاصيله وفروعه بين جمل النص، وإذا ما تم اختزال هذه الجمل وردها إلى أصولها، فإنه سيتم الحصول على هذا المعنى الكبير، الذي هو البنية الكبرى في النص، وهذه الفكرة تتفق كثيرا مع ما يسميه البقاعي[3] بغرض السورة.

وهذا الوعي النصي في المستوى النظري في علوم القرآن، والذي ترشد إليه سمة التوحد، يعني أن النظر في تفسير النص القرآني، ينطلق أساسا من هذه المسلمة، وهي أن التفسير القرآني ينبغي أن يكون تفسيرا نصيا، بمعنى أن يراعي المفسر مقتضى النص، من خلال احتكامه إلى النص في الأساس، وأن كل آية أو سورة أو مقطع من القرآن، إنما له موضع مخصوص ومكان مخصوص وترتيب مخصوص ضمن هيكل النص القرآني العام، ينبغي استحضاره والاحتكام إليه.

والمفسر النافذ للمعاني القرآنية، هو الذي يكون له أوفر الحظ من التصور النصي للقرآن، هذا التصور الذي يقتضي منه استحضاره للأشباه والنظائر والمتشابهات ومواضع الائتلاف والاختلاف، ورد المتشابه بعضه إلى بعض، للوقوف عند مراد الله عز وجل.

ويمكن على مستوى المنهج والتصميم اقتراح ما يلي:

---

[1] قمت بتطبيق هذه الفكرة، في بحث الدكتوراه الذي أنجزته (المنهج السياقي في التفسير ضوابطه ومميزاته، سورة النور أنموذجا) حول سورة النور، وقد تبين لي أن أفعال السورة، يمكن رجعها إلى الأفعال الأربعة الأولى في طالعة سورة النور، وهي قوله سبحانه: {سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون} النور/1 وقد وجدت قريبا مما ذكرت، فيما حكاه الزهراوي عن بعض العلماء أنه قال: كل ما في السورة من أمر ونهي فرض == == لاحق بهذه اللفظة، يعني قوله: "وفرضناها" (ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، ج4ص193) والله أعلم.

[2] ينظر الحديث عن فكرة البنى الكبرى للنص في : علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تأليف فان دايك ترجمة بحيري ص 73-113 ومدخل إلى علم اللغة النصي تأليف قولفجانج هاينة من وديتر فيهفيجر ترجمة قالح العجمي ص 48 فما بعدها ومدخل إلى علم لغة النص تأليف روبرت دي بوغراند ولفغانغ دريسلر ترجمة إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد ص 52

[3] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي 1/11-12

1) ضم المتشابه من علوم القرآن بعضه إلى بعض.

فالمكي والمدني، ونزول القرآن ومتعلقاته من معرفة الأسباب والأحوال والأوقات، والوجوه والنظائر والمناسبات، والوقف والابتداء تدرج في مصطلح واحد جامع، وهو السياق بمعناه العام، الشامل للسياق المقامي والمقالي، وتكون هذه العلوم جزئيات وأدوات داخل مصطلح السياق، وهذا يجعل التعامل مع هذه الأنواع من علوم القرآن يتم في ضوء نسق مفهومي متكامل، ويكون السياق، هو المحتضن لهذه المفردات التي حقها أن تجمع ويضم بعضها إلى بعض.[1]

والفصل والوصل وحروف المعاني التي يحتاجها المفسر وأنماط الإشارة والإحالة تدرج في دراسة التماسك، فيتم دمج الفنون المتعددة تحت رواق فن كبير يحتويها ويعبر عنها، ويخدم غرضها.

وفائدة هذا الضم تظهر في أمرين:

الأول: تجميع الأدوات والفنون ذات الوظائف المتشابهة، وضمها تحت آلية واحدة، وهذا يكسبها القوة، ويخرجها من إطار الاستعمال التجزيئي إلى الإعمال النسقي.

الثاني: الاقتصاد في صياغة أصول عامة للتفسير، من خلال رجع مختلف علوم القرآن لكليات عامة تنتظمها، وهذا يوفر اقتصادا منهجيا مختزلا، يمكن استيعابه وتمثل قضاياه[2].

2) التركيز على دراسة المستويات النصية في القرآن الكريم، والتي تشمل المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي والتداولي، وهي مستويات متداخلة، وقد عولجت بشكل جزئي ومفرق في كتب علوم القرآن ومدونات التفسير، والمقترح أن يتم معالجتها مجتمعة، وأن يضم شتات متفرقها.

فيمكن مثلا تجميع الدراسات المنجزة في كتب الإعجاز والمناسبات وكتب النحو وإعراب القرآن وتبويبها تحت باب دراسة التماسك للنص القرآني.

[1] بحث الدكتوراه الذي أنجزته كان موضوعه حول "المنهج السياقي في تفسير القرآن الكريم؛ ضوابطه ومميزاته" وقد حاولت فيه استجماع شرائط السياق ومكوناته وضمها تحت عنوان جامع.

[2] من المقترحات الرصينة في هذا الباب؛ ما اقترحه الدكتور العلامة الشاهد البوشيخي حفظه الله، من تصنيف علوم القرآن: إلى علوم التنزيل، وعلوم التدوين، وعلوم التفسير.

والدراسات المنجزة في الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد والعام والخاص ونحوها تحت باب الدلالة النصية،

وتجميع مباحث التجويد وما يأتلف معها من مادة القراءات تحت باب الدراسة الصوتية، ونحو ذلك.

3) يمكن الاستفادة من المشروع اللساني في دراسة النص على مستوى الهدف الذي يسعى إليه، فإذا كان علم النص يبتغي دراسة نصية النص، أو مقومات النص، فإن البحث في علوم القرآن يوجه لدراسة الإعجازية، أي صفة الإعجاز في القرآن، التي تمثل النصية أحد مداخلها، وذلك باستقطاب العلوم التي يمكن أن تسهم في تجلية هذا الجانب من جوانب القرآن الكريم، ودراسة خصائص هذا الإعجاز، من خلال الاحتكام إلى التصور النصي باعتباره إطارا نظريا.

وعلى مستوى المصطلحات، بحيث يتم إدراج بعض المصطلحات النصية، وتوظيفها مثل التماسك اللفظي والانسجام الدلالي والنصية وغير ذلك.

4) يمكن اقتراح إعادة ترتيب مواد علوم القرآن على أساس النظر النصي، يقوم على النظر إلى أجزاء النص ومفرداته، وينطلق منها إلى النص، من خلال ترتيب علوم القرآن ترتيبا تصاعديا من الجزء إلى الكل، يبدأ فيه من العلوم التي تعنى بالمفردة القرآنية، ثم الجملة أو الآية ثم النص، من خلال مراحل ثلاثة، يفضي بعضها إلى بعض، وهذا يتيح للدارس أن يتعرف على النص في جزئياته ومكوناته الدنيا، ثم يرتقي مع أبواب علوم القرآن حتى تكون نهايته النص القرآني في روعته وأبهته وتألقه. وبذلك يكون ترتيب هذه الأبواب خاضعا لرؤية نسقية منهجية. وفي ذلك تلاف للتجزيء بين ما حقه أن يكون مجموعا موحدا.

إن هذه المقترحات، تنطلق في الاساس من السمات الثلاثة، التي تمثل نقطة قوة وارتكاز في علوم القرآن وهذه السمات تسمح بأن تكون بنية علوم القرآن مواكبة لمعارف الزمان، مستجيبة لمستجدات المعرفة، وهي بذلك تقدم للمفسر زادا نظريا غنيا ومنفتحا، يعين المفسر على أن يمضي في التفسير على روية وبصيرة. والله أعلم وأحكم.

خاتمة:

إن إثارة هذه المقترحات، في هذا المؤتمر المنيف، هي محاولة لتقديم إسهام متواضع في تطوير الدراسات القرآنية، كما أنها دعوة إلى إعمال النظر والفكر في هذا المنحى من النظر، وإغنائه نقاشا وحوارا واعتراضا، مما عساه أن يثمر في صياغة تصور أكثر وضوحا وأسمى طموحا.

والحمد لله رب العالمين.

المراجع

- أبجديات البحث في العلوم الشرعية محاولة في التأصيل المنهجي الدكتور فريد الأنصاري دار السلام الطبعة الأولى 2010م.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية 1997م.
- الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، سعد مصلوح عالم الكتب الطبعة الثالثة 1412هـ-1992م.
- إشكالات النص المداخلة أنموذجا دراسة لسانية نصية جمعان عبد الكريم النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي الدار البيضاء الطبعة الأولى 2009م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه الطبعة : الأولى ، 1376 هـ - 1957م
- البيان والتبيين للجاحظ تحقيق قوزي عطوي دار صعب بيروت 1968م.
- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج كلاوس برينكر، ترجمة وتعليق بحيري مؤسسة المختار الطبعة الأولى 1425هـ-2005م.
- دور المصطلحات قي اللسانيات دراسة ابستيمولوجية رسالة دكتوراه للباحث يوسق مقران الجزائر، موجودة في مواقع عديدة على النت بصيغة pdf

- زهر الآداب وثمر الألباب أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني تحقيق يوسف علي الطويل دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان الطبعة الأولى – 1417 هـ – 1997م
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة، إصدارات سنة 2006م.
- فنون النص وعلومه فرانسوا راستيي ترجمة إدريس خطاب دار توبقال للنشر الطبعة الأولى 2010م.
- العلاماتية وعلم النص، إعداد وترجمة منذر عياشي المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى 2004م.
- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات سعيد حسن بحيري مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان الطبعة الأولى 1997م.
- علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تون أ.فان دايك، ترجمة وتعليق بحيري دار القاهرة للكتاب الطبعة الأولى 2001م.
- اللسانيات العربية أسئلة المنهج مصطفى غلفان دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع منشورات فريق البحث في اللغة والتواصل والحجاج الطبعة الأولى 2013م.
- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري أحمد المتوكل دار الكتاب الجديد المتحدة الطبعة الثانية 2010م.
- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية قي قضايا التلقي وإشكالاته حافظ إسماعيلي علوي دار الكتاب الجديد المتحدة الطبعة الأولى 2009م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لايتز ترجمة عباس صادق الوهاب مراجعة يوئيل عزيز دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد 1987م.
- مجمع الأمثال أبو الفضل الميداني تحقيق محيي الدين عبد الحميد دار المعرفة – بيروت
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد ابن عطية الأندلسي طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تحقيق مجموعة من الباحثين، وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد الطبعة الأولى 1993م.

- مدخل إلى علم النص مشكلات النص، زتسيسلاف واورزينياك، ترجمة وتعليق سعيد بحيري مؤسسة المختار الطبعة الأولى 1424-2003
- مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه محمد الأخضر الصبيحي الدار العربية للعلوم ناشرون منشورات الاختلاف الطبعة الأولى 2008م.
- مدخل إلى علم اللغة النصي، فولفجانج هاينة من وديتر فيهفيجر، ترجمة فالح العجمي النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود 1999م.
- مقالات في تحليل الخطاب، لمجموعة من الباحثين، تقديم حمادي صمود كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة وحدة البحث في تحليل الخطاب 2008م.
- معجم مقاييس للغة لابن فارس تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الفكر الطبعة : 1399هـ - 1979م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن الزرقاني مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه
- النص والخطاب قراءة في علوم القرآن محمد عبد الباسط عيد مكتبة الآداب الطبعة الأولى 2009م.
- النص والخطاب والإجراء روبرت دي بوجراند ترجمة تمام حسان عالم الكتب القاهرة الطبعة الأولى 1998م.
- نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى عمر أبو خرمة عالم الكتب الحديث الطبعة الأولى 2004م.
- نظرية النص بين التنظير والتطبيق. خالد محمود جمعة. مقال منشور قي مجلة علامات ج49م13 رجب 1424هـ -9-2003
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور برهان الدين البقاعي تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي دار الكتب العلمية - بيروت – 1995م.